

رقم: 1-2019		 الكثيري القابضة AI KATHIRI HOLDING COMPANY
تاريخ الإصدار: 2019/12/25م	تاريخ الاعتماد: 2020/01/09م	
الاعتماد: مجلس الإدارة	صفحة (1) من (4)	

جهة الإصدار: مجلس الإدارة
الموضوع: سياسة الإبلاغ عن الممارسات المخالفة

سياسة الإبلاغ عن الممارسات المخالفة

1) الغرض

وفقاً لقيم شركة الكثيري القابضة الراسخة والتي تنطلق منها عند ممارسة أعمالها وأنشطتها سواء أفراد أو فريق عمل أو كشركة، فإن شركة الكثيري القابضة تسعى من خلال هذه السياسة إلى تعزيز قيمها الأخلاقية ومبادئها وروح الفريق والعمل الجماعي والثقافة التنظيمية في جميع الأوقات، مما يعزز عملياتها وأنشطتها. إن القيم والسمات المميزة للشركة تتضح من خلال كونها مجموعة من الأفراد ذوي المهارات العالية الذين يتخذون قرارات مدروسة، ويتميزون بالعزم ويبحثون باستمرار عن المعرفة من خلال القدوة الحسنة، وتدعم ديناميكية العمل الجماعي وروح الفريق والثقة المتبادلة، والتسامح، والتضامن والحرص. كما أن الثقافة التنظيمية في شركة الكثيري القابضة تعزز من ثقافة النزاهة والالتزام والعزم والمجاهدة.

ومع ذلك، فإننا نقر بأن جميع المنظمات تواجه من وقت لآخر مخاطر قد تنشأ بسبب إدارة وتسيير أنشطتها مما قد يتسبب في الوقوع في بعض الأخطاء، أو بسبب سوء التصرف غير المتعمد، ونحن نعتقد أن من واجبنا اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد هذه الحالات ومحاولة معالجتها من خلال تشجيع ثقافة الانفتاح والمساءلة داخل المنظمة، كما نعتقد أنه يمكننا أن نساعد في منع مثل هذه الحالات من الحدوث. كما نتوقع من جميع المعنيين بهذه السياسة المحافظة على معايير عالية من السلوك والأخلاق المهنية وفقاً لقواعد السلوك المتبعة لدينا، والإبلاغ عن أي مخالفات لا ترقى إلى هذه المبادئ الأساسية. والهدف من هذه السياسة هو التأكد من أن الموظفين وكل الأشخاص المعنيين لديهم الثقة والطمأنينة لإثارة أي مسائل ذات أهمية حقيقية دون خوف من المسؤولين أو من الانتقام منهم لاحقاً، على أساس أن أي مسائل قد يثيرونها ستؤخذ على محمل الجد وأن يتم التحقيق فيها على نحو مناسب وبصفة سرية.

الإرشادات التالية تحدد الإجراء الذي يمكن للأشخاص المعنيين بما فيهم الموظفين من خلاله الإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بالممارسات الخاطئة التي تحدث في مكان العمل.

2) الموظفون المسؤولون عن تنفيذ السياسات

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن سياسة شركة الكثيري القابضة في مجال الإبلاغ عن المخالفات أو الفساد، ولكنه يفوض مسؤولية الإشراف عليها وتنفيذها بصفة يومية إلى الموظف المختص بالإبلاغ عن المخالفات والذي يتم تعيينه خصيصاً لهذه المسؤولية، كما يقع على عاتق لجنة المراجعة مسؤولية مراقبة ومراجعة تطبيق هذه السياسة وأية توصيات للتغيير في الشركة تأتي بعد التحقيق في الشكاوى بموجب هذه السياسة.

يعتبر جميع المعنيين مسؤولون عن إنجاح هذه السياسة، ويجب عليهم التأكد من اتخاذ خطوات للكشف عن أي مخالفة أو سوء تصرف قد يصل إلى علمهم. إذا كانت هنالك أية استفسارات أو أسئلة حول مضمون أو تطبيق هذه السياسة، فيجب الاتصال بالموظف المختص بالإبلاغ عن المخالفات للإيضاح والرد على الاستفسارات اللازمة.

3) من الذي تغطيه السياسة؟

تسري هذه السياسة على جميع الأفراد العاملين في شركة الكثيري القابضة على جميع المستويات والدرجات الوظيفية بما في ذلك فريق الإدارة التنفيذية وكبار المديرين والموظفين (بما في ذلك الموظفين الدائمين والمؤقتين وبدوام جزئي)، كما تسري على المتدربين والعلماء وأفراد الجمهور وموظفي الوكالات، والمستشارين الخارجيين، وموردين وبائعين (الذين يشار إليهم جميعاً باسم "المعنيين" في هذه السياسة) الذين قد يصل إلى علمهم حدوث أي نوع من المخالفات

رقم: 1-2019		 الكثيري القابضة AI KATHIRI HOLDING COMPANY
تاريخ الإصدار: 2019/12/25م	تاريخ الاعتماد: 2020/01/09م	
الاعتماد: مجلس الإدارة	صفحة (2) من (4)	

جهة الإصدار: مجلس الإدارة
الموضوع: سياسة الإبلاغ عن الممارسات المخالفة

أو سوء السلوك أو الممارسات غير المشروعة داخل الشركة إما من خلال مشاهدة هذه السلوكيات والممارسات أو تم الإخطار بخصوصها- كمعلومات سرية- والتي قد تحدث من ضمن الفئات الموضحة أدناه.

4) ما هي البلاغات التي يتم تغطيتها؟

ينبغي العمل بهذه السياسة إذا كان هناك قلق حقيقي من وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن:

1. الاشتباه بحدوث سرقة أو عملية احتيال.
2. ارتكبت جريمة بالفعل أو يجري ارتكابها أو من المحتمل أن ترتكب؛ أو
3. إن الشخص قد فشل، أو قد يفشل، أو من المحتمل أن يفشل في الامتثال للالتزامات القانونية سواء المستمدة من النظام الأساس أو اللوائح أو العقود؛ أو
4. تهديد الحالة الصحية وسلامة أي فرد كان، أو جاري تهديدها، أو من المحتمل أن تكون مهددة بالهلاك؛ أو
5. إلحاق الضرر بالبيئة، أو جاري تضررها، أو من المحتمل أن تتضرر؛ أو
6. الإخفاء عمدًا لأي مما سبق أعلاه، أو من المحتمل إخفائه. منها.

تتضمن المخاوف الخاصة التي قد تقع ضمن شروط هذه السياسة، وفي سياق أعمال شركة الكثيري القابضة، على سبيل المثال، انتهاك قواعد السلوك والأخلاقيات الخاصة بالشركة، وانتهاك السرية، والاحتيايل المالي، والتعدي أو خرق متطلبات الصحة والسلامة. وبوجه عام، تغطي هذه السياسة الأفعال والتجاوزات التي قد تعتبر غير قانونية، بما يتعارض مع السياسات أو الإجراءات المعمول بها أو خارج نطاق صلاحية الفرد، أو تضارب المصالح أو أي إجراءات قد تضر بسمعة شركة الكثيري القابضة.

وينبغي الإبلاغ أو الإفصاح عن المخاوف بحسن نية، ويحظر الإبلاغ عن اتهامات زائفة وكاذبة وكيدية بموجب هذه السياسة. وفي حال كانت هناك شكوك فيما إذا كانت المسائل المثيرة للقلق والمخاوف تقع في نطاق البلاغات التي يتم تغطيتها بموجب هذه السياسة (على سبيل المثال، وجود شكوك وعدم يقين بشأن خرق للقانون، أو التصرف خارج نطاق الصلاحية)، ينبغي الإبلاغ عن هذه المخاوف إلى الموظف المختص بالإبلاغ وفقا للإجراءات المبينة أدناه.

5) كيف يتم التبليغ؟

يجب الإبلاغ عن حالات أو أنشطة الغش المحتملة / أو الفعلية من خلال رفع الشكوى الى موقع الشركة بالرباط التالي <https://alkathiriholding.com/contact/> علما بأنه قد يتم طرح قنوات أخرى مثل الإبلاغ عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني في المستقبل.

بعد ذلك، يجب على شركة الكثيري القابضة وموظفيها وشركاتها التابعة إضفاء شكلا رسميا على إبلاغهم لدى الموظف المختص بالإبلاغ عن المخالفات وذلك بتقديم بلاغهم ومخاوفهم كتابةً، ويجب على أي شخص يثير المخاوف (الإبلاغ عن المخالفات) أن يذكر أنه يستخدم سياسة الإبلاغ عن المخالفات أو التجاوزات وحالات الفساد وأن يحدد ما إذا كان يرغب في أن تظل هويته سرية. وسيطلب الموظف المختص بالإبلاغ عن المخالفات من هؤلاء المبلغين إضفاء الطابع الرسمي على مخاوفهم كتابة قبل أو بعد مشاركتهم. حيث سيتم استلام البلاغ من قبل الموظف المختص بالإبلاغ عن المخالفات كتابة والاحتفاظ بالإجراءات اللاحقة التي سيتم اتخاذها.

وينبغي أن توجه جميع البلاغات المكتوبة رسميا إلى الموظف المختص بالإبلاغ عن المخالفات، ويجب أن تتضمن (إن أمكن) فهما واضحا للمسألة التي يتم رفعها، ويجب أن تكون أحداث واقعية وليست مجرد تخمين، ويجب ذكر التاريخ والوقت والفترة المتعلقة بالبلاغ المشتبه فيه وطبيعته، وظروف الادعاء، وموقع الادعاء، واسم أو أسماء المتهمين، والمبلغ المعني بالواقعة.

رقم: 1-2019		 الكثيري القابضة AI KATHIRI HOLDING COMPANY
تاريخ الإصدار: 2019/12/25م	تاريخ الاعتماد: 2020/01/09م	
الاعتماد: مجلس الإدارة	صفحة (3) من (4)	

جهة الإصدار: مجلس الإدارة

الموضوع: سياسة الإبلاغ عن الممارسات المخالفة

6) التحقيق في البلاغ

تلتزم شركة الكثيري القابضة بالتحقيق في البلاغات بشكل كامل وعادل وسريع وسري حيثما تسمح الظروف بذلك. بعد تقديم البلاغ مكتوباً بصفة رسمية، فإن الموظف المختص بالإبلاغ عن المخالفات أو أي شخص آخر يعمل في مكانه يقر باستلام البلاغ وسيتم اتخاذ الترتيبات المناسبة لفحص البلاغ وبدء التحقيق فيه. ويتوقف طول ونطاق الفحص على موضوع البلاغ. وفي معظم الحالات، سيقوم الموظف المختص بإجراء تقييم أولي للبلاغ لتحديد ما إذا كانت هناك أسباب تدعو لإجراء تحقيق مفصل أو ما إذا كان البلاغ يستند على سبيل المثال إلى معلومات خاطئة أو كيدية، واستناداً إلى التقييم الأولي، يمكن للموظف المختص أن يفوض، ويستشير، أو يطلب الارشاد من الإدارات المعنية في شركة الكثيري القابضة وشركاتها التابعة، (على سبيل المثال، إذا كان البلاغ يتعلق بمسألة مالية، ينبغي أن يستشير الإدارة المالية، وإذا كان يتعلق بالصحة والسلامة، يجب أن يستشير مسئول الصحة والسلامة، وما إلى ذلك). وعليه وبعد الفحص والتقييم الأولي فإن للموظف المختص إما أن يوصي بإغلاق البلاغ أو إجراء تحقيق مفصل. ومع ذلك، إذا كان البلاغ يتعلق بمسائل شخصية بين الموظفين، سوف يتم تفويض إدارة الموارد البشرية للنظر فيها وترفع إلى لجنة التظلمات إذا لزم الأمر، وسيتم رفع تقرير بالنتائج إلى لجنة المراجعة فور الانتهاء من هذه المسائل وإغلاق ملفاتها عن طريق الموظف المختص.

وعلى أية حال، سيتم تقديم تقرير إلى لجنة المراجعة، والتي بدورها ستقوم بإبلاغ مجلس الإدارة بملخص نتائج البلاغات والمخالفات ضمن التقارير الدورية التي تقدمها لجنة المراجعة إلى مجلس الإدارة خلال السنة. وفي حالة عدم الرضا عن التحقيق أو نتائجه، يجب على المُبلِّغ عن المخاوف أن يكتب مباشرة إلى أمين مجلس إدارة شركة الكثيري القابضة مفصلاً المخاوف المبلغ عنها وبالتالي يقوم أمين المجلس بتقديم الشكوى المكتوبة إلى لجنة التظلمات. إذا كانت هناك ضرورة لتحقيق مطول، يقوم الموظف المختص بالإبلاغ عن المخالفات بتعيين محقق أو فريق تحقيق يكون من بينهم أشخاص لديهم خبرة في إجراءات إدارة أماكن العمل أو معرفة متخصصة بموضوع البلاغ. كما سيقوم فريق التحقيق بتقديم توصيات للتغيير حتى يتم التقليل من مخاطر تكرار أي سوء سلوك أو مخالفة تم الكشف عنها لأدنى درجة ممكنة. وستكون لجنة المراجعة هي المسؤولة بعد ذلك عن مراجعة هذه التوصيات وتطبيقها (متى ما كان ذلك مناسباً).

وفي حال كان التقييم الأولي لنتائج التحقيق يستوجب التحقيق مع كبار الموظفين من شركة الكثيري القابضة وشركاتها التابعة، فإنه ينبغي أن تقوم لجنة المراجعة بتعيين لجنة خاصة للقيام بالتحقيق في ذلك. وبحسب تقدير الموظف المختص أنه من الملائم والعملي إبقاء المبلغين عن المخالفات على علم بما يجري ويستجد في مسار التحقيق. غير أن الحاجة إلى السرية قد تمنع شركة الكثيري القابضة من تقديم تفاصيل محددة عن التحقيق أو الإجراءات المتخذة حياله.

7) عدم الكشف عن الهوية

تدرك شركة الكثيري القابضة وشركاتها التابعة أن البلاغات عن بعض الأمور التي يتم تقديمها بموجب هذه السياسة قد تنطوي على مسائل سرية وحساسة للغاية، وأن المبلغون قد يفضلون التبليغ عن أمر ما دون الكشف عن هويتهم، لذا فإن شركة الكثيري القابضة قد لا تستطيع ضمان التحقيق في جميع الادعاءات المجهولة. حيث يصعب التحقيق بطريقة سليمة، إذا لم يتمكن المحقق من الحصول على مزيد من المعلومات أو إبداء الرأي أو التأكد مما إذا كان البلاغ قد تم بحسن نية، ومن الأفضل للمبلغين الكشف عن هويتهم لدى الموظف المختص، ويمكن اتخاذ تدابير للحفاظ على سرية المبلغين وحمائيتهم بعدم الكشف عن هويتهم إذا كان ذلك مناسباً (انظر أدناه بشأن الحفاظ على السرية). وسيتم التعامل مع جميع البلاغات بصفة سرية ولن يتم الكشف عن هوية المبلغ، إلا في حالات نادرة والتي تتطلب تحقيقاً خارجياً من قبل السلطات الحكومية ذات الصلة. فقط أولئك الذين تستدعي الحاجة إلى معرفتهم سوف يعلمون أو يشاركون في التحقيق.

رقم: 2019-1		 الكثيري القابضة AI KATHIRI HOLDING COMPANY
تاريخ الإصدار: 2019/12/25م	تاريخ الاعتماد: 2020/01/09م	
الاعتماد: مجلس الإدارة	صفحة (4) من (4)	

جهة الإصدار: مجلس الإدارة
الموضوع: سياسة الإبلاغ عن الممارسات المخالفة

وتدرك شركة الكثيري القابضة أنه قد تكون هناك مسائل لا يمكن التعامل معها داخليا، وستحتاج لإخطار جهات خارجية بها وإشراكها إما أثناء التحقيق أو بعده، وسوف تسعى شركة الكثيري القابضة إلى إخطار المبلغين عن المخالفات إذا كان سيتم إحالة التحقيق إلى سلطة خارجية، على الرغم من أن شركة الكثيري القابضة قد تحتاج إلى إجراء مثل هذه الإحالة دون علم أو موافقة المبلغين عن المخالفات، متى ما رأت شركة الكثيري القابضة ذلك مناسباً.

8) السرية

وسوف يبذل كل جهد ممكن للحفاظ على سرية هوية الشخص الذي يقوم بالتبليغ بموجب هذه السياسة، حتى يتم البدء في تحقيق رسمي على الأقل حتى لا يتم الاخلال بعملية التحقيق وتعريضها للخطر، عليه يتوقع أن يبقى المبلغ عن المخالفات، وطبيعة المخالفة وهوية المتورطين في سرية تامة. ومع ذلك، قد تكون هناك ظروف قد يكون من الضروري فيها، بسبب طبيعة التحقيق، الكشف عن هوية المبلغ عن المخالفات. وقد يحدث ذلك فيما يتعلق بالتحقيقات أو الإجراءات التأديبية أو القانونية ذات الصلة. وإذا ما رأت شركة الكثيري القابضة وجود مثل هذه الظروف، فإن شركة الكثيري القابضة ستبذل ما في وسعها لأخطار المبلغين عن المخالفات بأن هويتهم من المرجح أن يتم الكشف عنها وستتخذ جميع الخطوات المعقولة لحماية هؤلاء الأشخاص من أي ضرر أو انتقام نتيجة لقيامهم بالإبلاغ عن المخالفة. وإذا كان من الضروري للأشخاص المبلغين أن يشاركوا في التحقيق كونهم قاموا بالتبليغ ستبقى هويتهم سرية بقدر الإمكان، غير أنه من الممكن أن تكون هوية المبلغين عن المخالفات معروفة لأطراف ثالثة أثناء التحقيق.

9) حماية ودعم المبلغين عن المخالفات

ينبغي ألا يتعرض أي من المعنيين ممن يقومون بالتبليغ بحسن نية عن أية مخاوف بموجب هذا الإجراء لأي ضرر نتيجة لهذا التبليغ، ويشمل الضرر العمل التأديبي غير المبرر أو الإيذاء. إذا رأى المبلغون أنهم يتعرضون للضرر داخل مكان العمل نتيجة للكشف عن مخاوفهم بموجب هذا الإجراء، يجب عليهم إبلاغ الموظف المختص على الفور. وسيخضع الموظفون الذين يتعرضون للمبلغين أو الثأر منهم إلى إجراءات تأديبية بموجب هذه السياسة. وإذا خلص التحقيق بموجب هذا الإجراء إلى أن التبليغ قد تم بهدف الكيد أو الاضرار أو بسوء نية أو بهدف تحقيق مكاسب شخصية، سيخضع المبلغون للإجراءات التأديبية. كما أن الأشخاص الذين يختارون التبليغ بطرق أخرى دون اتباع هذه الإجراءات قد لا يحصلون على الحماية المذكورة أعلاه.

10) التقدير

استناداً على طبيعة وخطورة البلاغ المقدم، قد يوصي الموظف المختص بالطريقة المناسبة لتقدير الشخص المبلغ عن المخالفة إلى لجنة المراجعة للموافقة عليها. وسيتم تحديد آلية وطريقة التقدير من قبل الرئيس التنفيذي للشركة ومدير إدارة الموارد البشرية، على أن يتم اعتمادها من قبل لجنة المكافآت والترشيحات بالشركة. وهذا ينطبق فقط في حال كشف المبلغ عن هويته كاملة، وساعد في التحقيق من خلال تقديم البراهين والأدلة. ومع ذلك، فإن هذه السياسة تؤكد من جديد أنه عند حدوث أي تبليغ بهدف الإضرار أو الكيد على الآخرين وبسوء نية أو بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن المبلغين سيخضعون لإجراءات تأديبية.

11) مراجعة وتعديل هذه السياسة

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بصفة دورية (كل سنتين على سبيل المثال) وكلما دعت الضرورة وذلك لضمان تماشيها مع القواعد والأنظمة وأنها مستوفية لمتطلبات أصحاب المصالح المختلفة.